اللّغة عند ب. ف. ستراوسن:

من الاستلزام المنطقي إلى الاستعمال التداولي

Language According P. F. Strawson: From the Logical Entailment to the Pragmatic Use

أ. د. سميحة النعماني

جامعة ابن طفيل

المغرب

samiha.ennaimani1@uit.ac.ma

اللّغة عند ب. ف. ستراوسن:
من الاستلزام المنطقي إلى الاستعمال التداولي

أ. د. سميحة النعماني

ملخّص:

دأب العديد من الرياضيين والمناطقة على اعتماد المنطق الصّوري في بناء أسس وأنساق صارمة لدراسة كل حالات الوجود في الرياضيات والمنطق اللّغوي ، لذا فكلما انضبطت اللّغة في نسق مسبق انضبط المعنى في كل الأذهان وذلك بعد مطابقة اللّغة مع عنصر خارجي عن الذات؛ في ما سمي بالشّرط المادّي على يد برتراند راسل، لكن لا يتحقق الأمر إلا من خلال شرط أوّلي ألا وهو بناء استلزامات منطقية بين كل عناصر القضايا اللّغوية المدروسة، هذا الانضباط لم يصمد طويلا بعد إلحاق عبارات اللّغة العادية لهذه الدّراسات، مما أدّى إلى ظهور ما سمي "بالفجوة في المعنى "، أي بين ما تعنيه العبارات بشكل مفهومي وبين ما تتطابق معه في العالم الواقعي، مما جعل ستراوسن يفكّر في نظريّة الاستعمال اللّغوي كحلّ نهائي لهذا الإشكال.

الكلمات المفاتيح: التداولية، الاستعمال اللغوي، النقيضة، الفجوة المنطقية، المماثلة.

ABSTRACT:

Many mathematicians and logicians continued to rely on formal logic for a considerable period of time, as they continued to build strict foundations and systems for studying all cases of existence in mathematics and linguistic logic alike. This is achieved after the language is matched with the external element in what Bertrand Russell called the material condition. However, this is only achieved through a preliminary condition, which is the construction of logical implications between all elements of the linguistic propositions studied. This discipline did not last long after ordinary language expressions were attached to these studies. This led to the emergence of what is called the "meaning gap" between what expressions mean conceptually and what they correspond to in the real world. This led Strawson to consider the theory of linguistic usage as a definitive solution to this problem.

Keywords: The Pragmatism, The Use of Language, The Paradox, The Logical Gap, The Identification.

1- مقدّمة:

تعدّ التداوليّات فرعا من فروع مدرسة فلسفة اللغة المهتمّة بدراسة وإنتاج المعنى اللّغوي، وتختلف عن الدّلاليات الصّورية في العديد من النقاط والآليات المتبعة في ذات الدراسة، بالرغم من أن لديهما نفس حقل الاشتغال ألا وهو القضايا اللّغوية. إلا أنهما تختلفان في كيفية تناولهما ومقارباتهما لها، إذ لم يَبْنِ التداوليّون من أمثال فيتغنشتاين المتأخر وستراوسن ... نظرية الصدق الخاصّة بهم على نفس الأساس الذي بناه عليه المناطقة الصوريين أمثال راسل وفريجه ... ، والقائمة على فكرة «معرفة معنى 'عبارة ما' يستوجب معرفة ما إذا كانت القضية صادقة» [1]، وتحقّق هذا الصدق يرتبط بمدى **مطابقة** الحدود الأنطولوجية الموجودة في الفهم (التسميات)[2] بشكل مسبق مع المعطى الخارجي فيما بعد، ليصبح دور العناصر الواقعية مرتبطا فقط بتأكيد صدق الصورة المفهومية الموجودة سلفا في المعنى. إلّا أنّ المعنى يأخذ طريقا مختلفا من أجل التشكل الكامل بحسب التداوليّين؛ إذ أكّد فلاسفة من قبيل ستراوسن وفيتغنشتاين وغيرهما على وجود عدة عوامل تتحكم في الصّدق الكامل للمعنى؛ أوّلها الأرضية التداولية والتفاعلية بين الأفراد مع استبعاد فكرة ارتباط الأمر فقط بأوصاف لغوية محددة وأخرى غير محددة. وبالتالي، فإنّ طريقة الحكم المعتمدة في البناء الصّوري للبت في صدق العبارات لا يمكن أن تنتج عنه أحكام حقيقية. لهذا السبب بالضبط وجب الاعتماد على نماذج الصّدق التي تقدمها اللغة العادية. فما هي أوجه الاختلاف بين اللّغة العادية واللغة الصّورية؟ ولماذا فضّل التداوليون تجاوز الشّكل الصوري للحكم المنطقي؟ وكيف اعتمد فيلسوف تداولي مثل ستراوسن منهجا مخالفا "للبت" في قضايا لغوية عالقة من قبيل مفهوم النقيضة؟ وما هي الخطوات الناقدة من طرفه للنسق المنطقي المعتمد على الاستلزام المنطقي؟

2- الاستعمال التداولي بدل الاستلزام المنطقي لصدق القضيّة المنطقيّة:

يبدأ ستراوسن مقاربته اللّغوية بإبراز نقاط الاختلاف والتباين بين سمات اللّغة العادية وكذا سمات المنطق الصوري المضبوط بقيمتي صدق محددتين سلفا، ليخرج بنتيجة مفادها أنّ هناك بالفعل ثغرة تفصل بين أساسات وقواعد الاثنين، أي بين دلالات اللّغة الطبيعية ودلالات اللّغة المنطقية الصّورية. وتظهر حقيقة هذه الثغرة أكثر حينما نوظّفها لفهم أساسات الخطاب الإنساني فيما إذا هو فعل مطابق أو "مماثل لإحالة الواقعة"[3]. لهذا فالخطاب يقوم على فكرة المماثلة المباشرة[4] وليس فعل المطابقة «وذلك من

1- Wittgenstein Ludwig, Tractatus Logico-philosophicus, Tran Ogden, C.K. New York, 1921, P. 46.

2- Denotations.

3- تختلف المطابقة عن المماثلة في الفلسفة التحليلية؛ إذ أن المطابقة تعني مطابقة الصور المنطقية القبلية مع ما نتعرف عليه فيما بعد بشكل مادي في العالم، فيما تتجاوز المماثلة العناصر المادية التي يمكننا التعرف عليها إلى جوانب ميتافيزيقية في الخطاب الإنساني يحكمها السياق، الزمكان، درجة معرفة وجهل المستمع، نجاح اقتضاء القول في وصف العبارة الخ. والمماثلة هي ما تم اعتماده من طرف التداوليين.

4- لا يتفق ستراوسن مع فكرة القبلي أو المسبق، فالذات تتفاعل مع العالم بشكل عفوي ومباشر، والأمر غير مرتبط بالمطابقة أيضا، لأن مطابقة المعنى اللغوي مع عناصر العالم يفترض جاهزية المعنى بشكل مسبق من أجل مطابقته فيما بعد.

مجلّة نقد وتنوير - العدد الثامن والعشرون - السنة السابعة ـــــــ

يقف ستراوسن مطوّلا عند العامل الثالث فاحصا ومحلّلا إيّاه، ليخلص في النّهاية إلى كونه سببا مباشرا لما يسميه بـ"**فجوة في المعنى**"، أي: المفهوم المفارق في المعنى الذي يظهر في عبارات اللّغة العاديّة -غير المنضبطة-حينما يبنيها المنطقي على أسس وقواعد استدلالية استلزامية، والغاية من هذه القواعد هي جعل أيّة عبارة من العبارات نسقية ومضبوطة بشكل صارم بغية الانسجام مع القواعد المسطّرة بشكل قبلي. إلّا أنّ «هذا لا يعني أنّ اللّغة العاديّة غير-منتظمة. بل يعني ببساطة امتلاك الكلمة لاستعمالات منطقية مختلفة في اللّغة العادية فيما لا يمكن إلّا إسناد معيار استعمال منطقي وحيد في حالة قواعد المناطقة»[1].

ما يوسّع الفجوة بين التّعبيرات الواردة في قوانين المنطق وتعبيرات اللّغة العادية هو ما يسمّيه ستراوسن بالمثالية المنطقية للنّسق، فعيب النّسق، من منظوره، هو رغبة رجل المنطق في تحقيق قائمة تواصلية من المبادئ[2] وليست قائمة تواصلية من التصورات. وهذا النّسق المثالي هو ما قدّمه المناطقة المعاصرون تحت اسم المنطق الصّوري؛ الّذي بالرّغم من أنّه كان يهدف منذ بدايته إلى خلق نوع من المنطق الدّقيق والمثالي، شأنه شأن المنطق الرياضي، إلاّ أنّه ما فتئ أن اصطدم بمنطق عبارات اللّغة العادية التي لا تنضبط بأي شكل من الأشكال في نسق منطقي دقيق ومنظم. ليصبح الإشكال المطروح لدى ستراوسن في هذه المرحلة هو: كيف يمكن تلافي هذه الثّغرة وإحداث ترابط ماهوي بين ما هو تصوّري وبين ما هو تعبيري لغوي مباشر؟

من الممكن ملء هذه الثغرة الحاصلة بين دلالات المنطق الصوري ودلالات اللّغة العادية من خلال حلّ واحد فقط؛ ألا وهو اعتماد **نظريّة الاستعمال في المعنى**، فالغاية من العمليّة اللّغوية هو تحقيق المعنى في نهاية المطاف. وهذا ما لخّصه رايل بقوله أنّ «قصّة الفلسفة في القرن العشرين تمثّل بصورة كبيرة قصة لمفهوم المغزى والمعنى»[3]؛ وتحقيق هذا المعنى لا يمكن أن يكون إلّا من خلال ملء هذه الثّغرة الوجودية بين الدّلالة الواقعيّة للغة العاديّة وبين نظامنا الاعتقادي والمفهومي. ومنه فستراوسن يعارض أيّة «نظريّة (...) **قبلية** في الصّدق بصفة عامة وصيغة أوستين لهذه النظرية بصفة خاصة ويمهد لنظريته الأدائية في الصدق»[4].

3- نظريّة الاستعمال اللغوي في مقابل نظريّة الأوصاف لراسل:

افترض التداوليّون أنّ استعمال اللغة العادية هو الطّريقة الوحيدة للحديث عن العالم والأشياء المتعددة، والتي لم يستطع منهج فيتغنشتاين الأول تصويرها كما ادّعى في بداية طرحه لنظريّته اللّغوية في "**رسالة فلسفية منطقية**" (تراكتاتوس) نظرا لكثرة عناصر العالم وتركيبتها الذّرية. والاستعمال هنا هو

1- Strawson. P. F, Introduction to Logical Theory, P. 56.

2- من طبيعة المبادئ ثباتها المنطقي وبداهتها نظرا لأساسها القبلي الذي لا تحتاج على إثره أية براهين، فيما تحتاج التصوّرات دائما إلى حدود منطقية من أجل اكتمال المعنى

3- Ryle. G, Introduction, In the revolution in Philosophy, By A. J. Ayer, London, 1956, p. 8.

4- جاب الله عبد الفتاح. فلسفة اللّغة والمنطق، دراسة في فلسفة ستراوسن، الأردن، 2014، ص .14.

عبارة عن إحالة واقعية مباشِرة من طرف متكلمين -متخذين وضعية معينة- على شيء ما في سياق واقعة معيّنة، وهذا ما سيحقق لاحقا مماثلة لمعنى القول.

لا تتمّ هذه المماثلة إلّا عند استعمال القول في نفس اللّحظة التي يتفاعل فيها الطّرفان، لهذا فكلّ مماثلة مفهومية مسبقة تستبعد، والأمر راجع إلى ارتباط القول بخصوصيّة الوضعية (أو الحالة) التي تعدّل في كل مرّة المعنى الحاضر والمباشر. لكن، لا يجب أن يُفهم مما سبق أن صدق القول يتوقّف على المماثلة الخارجيّة للمعنى فقط، وينحصر عند التّفاعل فحسب، وإنّما لا يتحقق الأمر من دون سؤال مسبق[1] مقصود ومتضمن في خطاب المتكلم من أجل إيجاد المغزى المفترض تحقيقه من القول، لهذا يرتبط كل قول بسؤال لا يتحقّق معناه إلّا من خلال إحالة واقعية ومن ثم تحدث مماثلة المعنى بشكل كامل بين الأطراف اللغوية.

بالمجمل فإنّ تحقيق الصّدق لا يتم إلّا من خلال «سؤال مسبق لماذا (من، أيّ واحد) تتكلّم عنه؟ 'كما هو الشّأن بالنسبة إلى سؤال' ما الّذي تقوله عنه، عنها؟ لذا فمهمّة **السّؤال المسبق** هي بمثابة خطوة أولية بغية تحقيق **المماثلة النهائية**. ومهمة السؤال الثّاني المسبق أيضا هي **المهمّة الإسناديّة** (أو الوصفية أو الإنسابية أو التصنيفية)»[2].

إنّ غاية ستراوسن من نظريّتي **الاستعمال اللّغوي** و**السّؤال المسبق** في تشكيل المعنى هي هزّ ركائز نظريّة راسل اللّغوية الخاصّة بالأوصاف -المقاربة اللّغوية الأبرز في بداية القرن العشرين-، فمن خلال ميتافيزيقية السّؤال المسبق حاول ستراوسن تبديد واحد من بين أهم شروط راسل لتأكيد حكم الصّدق على الأوصاف ألا وهو "الشرط المادّي"، الشرط الأقوى في نظرية راسل بحكم أنه هو الذي يحقق فكرة التناظر واحدا لواحد[3]. إذ يربط صدق الوصف اللغوي بالمقابل المادي الحاضر -المعيّن- في العالم، كل هذا أتى كمحاولة من راسل لتفنيد كل صدق أوصاف موجودات ميتافيزيقة أو تمثلات سيكولوجية مثلما استحضرتها نظرية مينونغ[4] في أصناف الموضوعات أو ماكول[5] في درجات الوجود. هذا الاتجاه للمعنى الواحد من أجل التّناظر مع الشيء الخارجي دفع ستراوسن إلى اعتباره شكلا أرثوذكسيا أصوليا وواحدي الفكر، لا يراعى فيه تعدد المعاني عندما تنزل على أرضية عالم تحكمه الكثرة، ليس فقط كثرة أشياء العالم، ولكن أيضا كثرة المعاني وسياقاتها المستعملة من طرف مجموعة متنوعة من المتكلّمين. وبالجملة، فإن نقد ستراوسن لنظريّة راسل

1- وجب التنبيه أن السؤال المسبق يختلف تماما عن المماثلة المسبقة، لأن السؤال يكون فارغا ويشترط وجود سياق للاستعمال اللغوي من أجل أن يملأ وبالتالي يتحقق المعنى، فيما تكون المماثلة المسبقة جوابا مسبقا لا يفترض أي سؤال.

2- Dekker Paul and Zimmermann Ede Thomas, In (Reference), The Cambridge Handbook of Formal semantics, P. 175.

3- تقوم هذه النظرية على فكرة اختزال المعنى بحيث كل تسمية واحدة يناظرها معطى مادي واحد، وذلك لمنع أي تسرب للفهم السيكولوجي أو الميتافيزيقي المدعوم دائما بتعدد الأوصاف لذات المعطى المادّي: على سبيل المثال يمكننا أن نكتفي بوصف (اسم علم) الرباط لمطابقته مع المعطى الموضوعي والجغرافي للمكان المطابق للوصف، بدل استعمال نفس المعنى لكن انطلاقا من أوصاف متعددة من قبيل: عاصمة المغرب، شالا التاريخية، العاصمة الجديدة، مدينة الدولة المرابطية....

4- أليكسوس مينونغ (1853,1920): رياضي وفيلسوف نمساوي اشتهر بوضعه لنظرية الموضوعات.

5- هاغ ماكول (1831-1909) رياضي بريطاني من مطوري المنطق الرمزي في نهاية القرن التاسع عشر، اشتهر بدراساته للاحتمال الرياضي.

المنطقيّة جاء كالتالي؛ فبالرغم من أنّها قد «قدّمت أكبر دفاع مقنع في منهجيتها ضد الفلسفة اللّغوية المثالية، إلّا أنه (...) وأكثر من أيّ لغوي آخر وبالتّفصيل مثّل الاتّجاه الأرثودوكسي في التحليل المنطقي، (...) وقد بيّن ستراوسن نقده عندما استحضر الاستعمال العادي للّغة»[1].

خطا ستراوسن نفس خطوات راسل التحليلية من أجل نقد أطروحة الأخير الوصفية، فاحترم نفس التقسيمات ما بين عبارات محدّدة مضبوطة الإحالة وضابطة للحدود الأنطولوجية للمفهوم من خلال أسماء الأعلام التي اعتبرها الأقوى على سلم تقسيماته، إلى جانب تلك التي يسبقها دائما "ال المعرفة" لفرد، موضوع، أو حدث أو مكان خاص ودقيق (فاس، معركة واترلو، البيت الحرام، الرجل ...). ثانيا العبارات غير المحددة: وترد نكرة من دون تعريف وتكون أضعف من ناحية الإحالة على الشّيء من العبارات الأولى، بالإضافة إلى أنّها غامضة من النّاحية المفهومية بسبب أنّ حدودها الأنطولوجية غير واضحة في الذهن، وبالتّالي فهي تحتاج لأوصاف أخرى ليكتمل معناها (رجل، سيدة مسنة، فتى ولد في الصين ...).

لم يكن هذان التقسيمان للأوصاف موضع نقاش بين راسل وستراوسن بل كان هناك توافق على اكتمال التقسيم الأول وعدم اكتمال التقسيم الثاني، لكنّ رؤيتهما اختلفتا بشكل حادّ فيما يخص التقسيم الثالث من تحديدات راسل للأوصاف اللّغوية-الأنطولوجية وهي ما اصطلح عليه بالنقيضة. وتعدّ النقيضة في التّقسيم المنطقي للقضايا نتيجة قصوى للإحالة غير المحدّدة؛ فهي تشمل **إحالة غامضة** ومباشرة المعنى في نفس الوقت، وفي بعض الحالات يمكن أن يلمح إلى **غياب تام للإحالة** وليس فقط غموضها مثل عبارة "مستأجر الإيليزيه" لجاك فرانسيس والتي تضم المشكلتين معا؛ فمن ناحية «الإحالة الغامضة يمكن أن تضمّ فردا أو أكثر، أمّا بخصوص المشكلة الثّانية: فقد تحدث عندما لا يتماثل أيّ فرد مع الإحالة المتوخّاة. وهي بالضبط المشكلة التي اهتم ستراوسن بمعالجتها»[2].

لعلّ أبرز نقيضة في الفلسفة التحليلية تمثلت في قضية "ملك فرنسا الحالي أصلع" لراسل، بحيث لا يمكن الحسم في صدقها بسبب الهوة الأنطولوجية التي تحدث عنها ستراوسن بين معنى القضية المفهومي وبين معناها الإحالي الواقعي بها. وهو الأمر الذي خلق مشكل بالنسبة لراسل لأن نظريته منذ البداية مبنية على فكرة تناظر واحد لواحد (اللّغوي والأنطولوجي) الأمر الّذي لم يتحقق هنا بين التصور وبين المعطى الخارجي. ويتأكد الأمر من خلال نطق العبارة إذ تبقى عبارة دلالية لكن صدقها يفترض واقعية أن يكون لفرنسا ملك واحد، وواحد فقط، بمعنى بافتراض صدق الشرط المادي للعبارة، وبالتالي تحقق وصف أصلع. ليخلص راسل في النهاية إلى أن هذه القضية هي قضية كاذبة كونها تتجاوز الشرط المادي على عكس كوتلوب فريجه الذي جعلها منذ البداية ضمن المجموعة الفارغة من أصل مجموعة الموجودات، كونها خيالية.

1- Glock. Hans-Johann, in (Strawson's descriptive metaphysics), Categories of beings, Essays on metaphysics and Logic, P. 392.

2- Jacques Francis, (De « on denoting » de B. Russell à « on referring » de P. f. Strawson : L'avenir d'un Paradigme), Ed. Hermès, La revue, 1990, P. 91.

مجلّة نقد وتنوير - العدد الثامن والعشرون - السنة السابعة ـــــــ

4- نقيضة راسل وفق تصور تداولي:

يسهل منذ الوهلة الأولى عند قراءة كل من مقالتي راسل *"في التسمية"* وستراوسن "في الإحالة" ملاحظة وفهم الاختلاف الحاصل في دراسة الفيلسوفين لبنية أسماء الأعلام والإشارة، بالرّغم من تبنّيهما لنفس المنهج التحليلي للنظر في قضية المعنى الكامل وغير الكامل. إذ ركّز ستراوسن في نقده لراسل على الصّعوبة التي واجهها هذا الأخير عند رغبته في وضع نقيضته في مجموعة الأوصاف المحددة أو المجموعة غير المحددة لينتهي في الأخير إلى وضع مجموعة منفصلة وخاصة بها. لهذا سيعمد ستراوسن في نقده إلى الكشف عن «ماهية هذه الأوصاف غير-المحددة، وبماذا تجيب نظرية الأوصاف في حالة كذا-وكذا»[1].

انطلق ستراوسن في تحليله بداية من الشرط المادّي وخلص إلى أن هذه النقيضة لا وجود لإحالة خارجية لها، على اعتبار أن الكل يعلم أن فرنسا ليست دولة ملكية منذ نهاية القرن الثامن عشر. لذا سيطرح السؤال التّالي: «كيف يمكن لعبارة 'ملك فرنسا الحالي حكيم' أن تكون لها دلالة حتى مع عدم وجود ما يصف محتواها، بمعنى في هذه الحالة، لا شيء سيجيب على **وصف** 'ملك فرنسا'؟»[2]. كان جواب راسل على هذا السؤال من خلال وضع نقيضته في خانة العبارات الكاذبة حينما تحدث عن الوجود الكامل وصدقها في درجة وجود أدنى (الحدوث سواء الأولي منه أو الثانوي)[3]، لكن كان لستراوسن رأي آخر إذ رأى أنّ هذه القضية تختلف عن القضايا التقليدية التي تحمل أوصافا محدّدة «بالرّغم من أنّ لها موضوعا وحيدا ومحمولا وحيدا (...) فهي منطقيا ليست قضية موضوع-محمول مطلقا»[4]. والمشكل الذي سقط فيه راسل راجع لتعامله مع نقيضته على هذا المنوال، الأمر الذي خلق له عدة مشاكل منطقية بسبب تشابهها مع نوع القضايا التي تحمل موضوعا ومحمولا على اعتبار أنهما معا تحيلان بشكل واقعي على فرد وحيد.

يرجع اعتقاد راسل أن القضية التي بين يديه تضم محمولا وموضوعا إلى ربطه المعنى الصّوري بالتركيبة المنطقية النسقية للجملة، التي تنضبط كل عناصرها ضمن تركيب منطقي مسبق، بالإضافة إلى ربط هذا التركيب المنطقي بالتركيب الدلالي بين الموضوع والمحمول. إذ أن «كل معنى فاقد للأساس المنطقي والدلالي معا سيكون معنى مختلا بالضرورة، وفي حالات كثيرة سينتفي تماما، وإذا كانت هناك أيّة عبارة على شكل أصيل لموضوع-محمول، فإنّ ما يجعلها دلالية بشكل واقعي هو امتلاك معنى، لأنّه يضمن أنّ هناك ما يحيل عليه من خلال الموضوع المنطقي»[5].

1- Strawson P. F. On referring. Mind New series, P. 321.

2- Ibid., P. 321.

3- في آخر جزء من مقالة 'في التسمية' on denoting تحدث راسل عن مستويات الوجود في نقاشه مع الرياضي البريطاني ماكول MacColl معتبرا أن هناك مستويين أنطولوجيين؛ مستوى أول يسمى "وجود"، ومستوى ثاني يسمى "حدوث".

4- Strawson P. F, on referring, p. 321.

5- Ibid. p. 323.

سيركّز راسل على فئتين من أجل الخروج بحل لإشكالية مدى ترابط الصّدق بالمعنى المقدّم في كل قضية من القضايا والفرق بين تلك التي لها كيان والأخرى التي لا كيان لها. **فالفئة الأولى**: أسماء الأعلام المنطقية في مقابل **الفئة الثانية**: وهي فئة الأوصاف المحددة: ففي حالة الفئة الأولى (أسماء الأعلام المنطقية) يمكن حدوثها بشكل صادق فقط عندما تأتي كموضوعات لعبارات موضوع-محمول. كما أنّ العبارة الّتي لا تحتوي على اسم علم منطقي هي بدون معنى ما لم تعيّن شيئا ما، فحتى مع احتوائها على موضوع وحيد فإنّه يجب أن يكون معيّنا، وهذا ما لم يساعد في حل النقيضة أيضا.

خلص ستراوسن إلى أنّ القضية الحاملة للنقيضة والتي اعتبر أن لها معنى، وبالتالي موضوع-محمول وتحيل بشكل موحد؛ ليست ضمن الفئة الأولى (أسماء الأعلام المنطقية) ولا الفئة الثانية (الأوصاف المحددة)، لأنّ «العبارات المستعملة بطريقة إحالية فريدة ليست أبدا لا أسماء أعلام منطقية ولا أوصاف، إذا كنا نعني بها "أوصافا" تمّ تحليلها بعلاقة مع النموذج المقدّم في نظرية الأوصاف لراسل»[1].

5- الخاتمة:

بناء على كل ما سبق عرضه، خلصنا إلى أنّ النظرة التداولية المعتمدة على الاستعمال اللّغوي كطريقة للوصول إلى معنى موحّد وواضح لا يمكن أن تعتمد نفس منهج التصور الدلالي المبني على قواعد مسبقة وموضوعة بشكل قبلي، فاللّغة تعبير عن أشكال الحياة مثلما أشار فيتغنشتاين الثاني في كتابه **"تحقيقات فلسفية"**، ولا يمكن أن يفهم عنها معنى إلا من خلال التفاعل الذاتي للأفراد مع معطيات العالم الفيزيقية والميتافيزيقية، وبنفس الشكل اعتمد ستراوسن على هذا التصور الحيوي للّغة من أجل حلّ الصعوبات التي اعترت نظرية الدّلالة بشكل عام ونظرية راسل اللّغوية المنطقية بشكل خاص.

1- Strawson P. F, on referring, P. 323.

المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

1- جاب الله عبد الفتاح، **فلسفة اللّغة والمنطق**، دراسة في فلسفة ستراوسن، الأردن، 2014.

باللغة الأجنبية:

1- Dekker Paul and Zimmermann Ede Thomas, In (Reference), The Cambridge Handbook of Formal semantics, 2016.

2- Glock Hans- Johann, (In Strawson's Descriptive Metaphysics), *Categories of beings, Essays on metaphysics and Logic*, Oxford University Press, New York, 2012.

3- Jacques Francis, (De « on denoting » de B. Russell à « on referring » de P. f. Strawson : L'avenir d'un Paradigme), Ed. Hermès, La revue, 1990.

4- Ryle. G, *Introduction, In the revolution in Philosophy*, By A. J. Ayer, London, 1956.

5- Strawson P. F,(On referring) , Mind New series, Vol.59, No,235, Oxford, 1950.

6- Strawson. P. F, *Introduction to Logical theory*, Oxford, 1952.

7- Wittgenstein Ludwig, *Tractatus Logico-philosophicus*, Tran Ogden, C.K. New York, 1921.